● أخبار قصيرة

الهند تحرز تقدماً مستمراً في تطوير ميناء تشابهار

قال وزير الخارجية الهندي، سوبراهمانيام جايشنكار، في معرض إشارته إلى تحديات بلاده لتطوير ميناء تشابهار بسبب العقوبات الأمريكية: إنه على الرغم من هذه العقوبات، أحرزت نيودلهي تقدماً مستمراً في تطوير هذا الميناء الذي يعد مهماً للغاية للهند.

وشدد جايشنكار، في تصريح صحفي يوم الأحد، على أهمية ميناء تشابهار الإيراني بالنسبة لنيودلهي.

ورداً على سؤال حول سبب أهمية ميناء تشابهار بالنسبة للهند وما هي استراتيجية نيودلهي في هذا الصدد، أجاب وزير الخارجية الهندي: نحن نتطلع إلى تطوير مسار للوصول الى آسيا الوسطى وما وراءها، وهذا هو سبب أهمية ميناء تشابهار في إيران بالنسبة لنا.

وتابع: هناك ميناء آخر في إيران وهو بندرعباس؛ لكننا نتمنى أن يكون الميناء هو أقرب مكان للهند ويقع في شرق إيران، حتى تتمكن الهند عن طريقه الوصول مناطق آسيا الوسطى.

إجتماع إيراني-عراقي-تركي لبحث ملف المياه

أعلنت وزارة الموارد المائية العراقية الاتفاق مع الجانبين التركي والإيراني على عقد اجتماع فني تخصصي في القريب العاجل لبحث ملف المياه.

وقالت الوزارة العراقية: إن طهران وأنقرة تفاعلتا مع مطالب العراق الذي دعا إلى الذهاب نحو اتفاقات دائمة وطي صفحة الاتفاقات المرحلية.

وقال وكيل وزارة الموارد العراقية رائد الجشعمي: إن عقد مباحثات بناءة مع الوفد الإيراني برئاسة وزير الطاقة الإيراني علي أكبر محرابيان في الوزارة على هامش مؤتمر بغداد الثالث للمياه تناولت الملفات العالقة كافة ولمسنا تفاعلاً مع مطالبنا. وأضاف: إن وفداً فنياً تركياً رفيع المستوى شارك في المؤتمر أيضاً وزار مواقع للوزارة في حوض الفرات واطلع على آثار شحة المياه وتفهم حاجة العراق في ظل استمرار الشح.

صادرات النحاس تتجاوز ١/٥ مليار دولار

أعلن المدير التنفيذي للشركة الوطنية للصناعات النحاسية تسجيل صادرات النحاس أكثر من ١/٥ مليار دولار في السنة المالية المنتهية ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٣.

وأشار علي رستمي، في تصريح صحفي مساء الأحد، الى أن ايران صعدت من المركز السابع الى الخامس عالمياً بمجال اكتشافات النحاس في السنة المذكورة. وبيّن أن كاثود النحاس يعد المنتج الرئيسي للشركة بأكثر من ٣٠٠ ألف طن سنوياً.

رئيس الجمهورية يوجّه بإستخدام العملة الوطنية في التجارة الخارجية

«إزالة الدولرة» إستراتيجية إيران

الوفاق/ خاص

وجّه رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية "آية الله السيد إبراهيم رئيسي" البنك المركزي أن يباشر بالتعاون مع الأجهزة المعنية، في توفير الأرضيات للتعامل التجاري على أساس العملة الوطنية الايرانية "الريال" وعملات سائر الدول المستهدفة.

جاء ذلك خلال اجتماع مجلس الوزراء الذي عقد يوم الأحد برئاسة آية الله رئيسي، حيث نوه بتزايد رغبة الدول والخطط التي تضعها بهدف تقليل الاعتماد وشطب عملة الدولار من دائرة أنشطتها التجارية.

الإشادة بمعرض "إيران إكسبو ٢٠٢٣"

وفي جانب آخر من تصريحاته، أشاد رئيس الجمهورية بجهود القائمين على تنظيم المعرض الخامس لفرص الصادرات الايرانية، واصفاً المنتجات المحلية المعروضة في هذا الحدث بأنها تبعث على الفخر والاعتزاز. وأضاف رئيسي: المتوقع من كافة الأقسام أن تتظافر الجهود فيما بينها لرفع حجم الإنتاج وتطوير جودة الصناعات الوطنية، لاسيما الصناعات المعرفية وتجنب شراء النسخ الخارجية المماثلة.

السوق السورية تزخر بالطاقات المؤاتية

على صعيد آخر، تحدث رئيس الجمهورية حول نتائج زيارته الأخيرة الى سوريا وتوقيع "مذكرة التعاون الشامل والستراتيجي طويل الأمد" الى جانب عدد من الاتفاقيات الأخرى للتعاون في مختلف المجالات بين طهران ودمشق.

وفيما أكد على ضرورة تنفيذ هذه الوثائق تماماً، صرح رئيسي بأن السوق السورية تزخر بالطاقات المؤاتية التي تسهم في توسيع العلاقات التجارية بين البلدين.

إزالة الدولرة

من جانبه، صرح محافظ البنك المركزي بأن السياسة الإستراتيجية للبنك المركزي الإيراني هي إزالة الدولرة في النقد الأجنبي والتجارة بناء على أسباب اقتصادية وسياسية سليمة كإستخدام الدولار كأداة ضغط من قبل واشنطن، لافتاً الى أن العملات الأخرى تشهد نمواً ملحوظاً خاصة في آسيا.

ووفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزي، فقد أشار محمد رضا فرزين، في لقاء وزير التجارة والصناعة وتنمية الاستثمار العماني قيس بن محمد اليوسف، إلى الاستعداد الكامل والتام للبنك المركزي الإيراني لتقليص وإزالة الدولرة من المعاملات التجارية والاقتصادية بين البلدين.

وأشار في هذا السياق الى أنه سيتم توفير مجالات إجراء المعاملات الاقتصادية والتجارية على أساس العملة الوطنية لإيران والدول والشركاء التجاريين بما فيها سلطنة عمان.

وفي إشارة إلى المفاوضات والإلتزامات الجيدة بين إيران وسلطنة عمان العام الماضي فيما يتعلق بتطوير العلاقات النقدية والمصرفية إلى جانب العلاقات التجارية بين البلدين، أكد فرزين استعداد ايران لاستخدام الأساليب الدولية لغرفة المقاصة النقدية والإتفاقية النقدية المتعددة الأطراف والإتفاقية النقدية الثنائية في التعاملات التجارية مع عمان والشركاء الاقتصاديين لإيران.

كما لفت فرزين إلى توسيع العلاقات التجارية بين إيران وسلطنة عمان العام الماضي، قائلاً: إنه ومع الإرادة السياسية التي تشكلت بين إيران وسلطنة عمان، نما حجم العلاقات الاقتصادية بين البلدين بنسبة ٤٠٪ في العام الماضي ووصل إلى مليار و ٨٠٠ مليون دولار، ويمكن بالتأكيد أن يتم هذا الحجم من التبادل بإستخدام العملة الوطنية للبلدين في شكل إتفاقية نقدية ثنائية أو غرفة مقاصة نقدية.

كما أكد محافظ البنك المركزي على ضرورة استخدام البطاقات المصرفية المشتركة بين الشبكة النقدية والمصرفية لإيران وسلطنة عمان من أجل تسهيل العلاقات التجارية والأنشطة الاقتصادية لمواطني البلدين. وأوضح أنه تم عقد مفاوضات بشأن هذا الإجراء مع البنك المركزي العماني؛ وفي حال التسريع به من قبل البنك المركزي العماني، فان إيران مستعدة لوضع استخدام البطاقات المصرفية المشتركة على جدول الأعمال في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا الاجتماع، أشار فرزين إلى انعقاد اجتماع الاتحاد الآسيوي للصرّافة (ACU) في شهر حزيران/ يونيو من هذا العام في طهران ودعوة محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء والرقابية وكذلك الدول المجاورة بما في ذلك سلطنة عمان.

كما أشار الى أن استخدام أساليب الاتفاقيات النقدية الثنائية أو متعددة الأطراف وكذلك غرفة المقاصة النقدية بين الدول الأعضاء في اتحاد التبادل الآسيوي سيؤدي بالتأكيد إلى زيادة العلاقات التجارية وتقليص وإلغاء الدولرة من المعاملات التجارية بين هذه البلدان.

فرزين: سيتم توفير مجالات إجراء المعاملات الإقتصادية والتجارية على أساس العملة الوطنية لإيران والدول والشركاء التجاريين بما فيها سلطنة عمان

العلاقات المصرفية الإيرانية-العمانية

من جهته، أشار وزير التجارة والصناعة وتنمية الاستثمار العماني إلى زيادة العلاقات النقدية والمصرفية بين إيران وبلاده، وقال: بالتأكيد إن استخدام غرفة المقاصة النقدية والإتفاقية النقدية الثنائية والعملات الوطنية في العلاقات التجارية الوطنية بين إيران وسلطنة عمان طريقة بناءة لتوسيع التعاون الاقتصادي، وسلطنة عمان مستعدة لوضع هذه المسألة على جدول أعمالها بعد دراستها.

وفي إشارة إلى ضرورة فتح خطوط إئتمانية بين إيران وسلطنة عمان واستعداد إيران في هذا الصدد، أعرب قيس بن محمد اليوسف عن استعداد بلاده لزيادة حجم التعاون التجاري والاقتصادي بين عمان وإيران من خلال استخدام أساليب مختلفة وتطوير العلاقات النقدية والمصرفية مع إيران. وتطرق وزير التجارة والصناعة وتنمية الاستثمار العماني الى معرض "إكسبو إيران ٢٠٢٣"، معرباً عن إعجابه بتطور الصناعات الإيرانية، مبدياً استعداد بلاده التام لتوسيع التعاون في مجال الصناعة جنباً إلى جنب مع العلاقات النقدية والمصرفية بين البلدين.

التعاون النفطي من بين مجالات التعاون بين البلدين

الحركة التجارية مع السعودية تنمّي الإقتصاد الإيراني

بعد أن اتفقت الجمهورية الإسلامية الإيرانية والسعودية على إستئناف العلاقات الدبلوماسية في بكين في ١٠ مارس/ آذار الماضي، بعد سبع سنوات وثلاثة أشهر من قطع العلاقات الدبلوماسية، اجتمع وزيرا خارجية البلدين في ٦ أبريل/ نيسان في بكين وتقرر إعادة فتح المقرات الدبلوماسية للبلدين قريباً، وبعد ذلك تم تبادل الوفود الفنية بين البلدين لمراجعة عملية إعادة فتح هذه المقرات.

كما كان لهذا الاتفاق تأثير على المنطقة. وكما يقول بعض الخبراء، فان استئناف هذه العلاقات فتح فرصاً للبلدين في أبعاد مختلفة.

وفي هذا الصدد، رأى صباح زنكنه، محلل شؤون غرب آسيا وممثل إيران السابق في منظمة التعاون الإسلامي، إن التعاون بين البلدين في جميع الأبعاد الاقتصادية وغير الاقتصادية يتطلب توفير اتفاقية أمنية، مضيفاً: بدون الأمن، لن يكون هناك تقدم في الأنشطة والتعاون الاقتصادي بين ايران والسعودية.

وتابع قائلاً: نأمل من خلال التوافقات التي تم التوصل إليها أن يتمكن البلدان من تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في الجوانب الأمنية والسياسية، ومن ثم تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي.

وأشار زنكنه الى أن السعودية هي أكبر مصدّر للنفط في منظمة الدول المصدّرة للنفط "أوبك"، وقال: إن هذا البلد لديه خطط وبرامج جادة في تطوير القطاع النفطي وفي خلق موارد جديدة غير نفطية لاقتصاده؛ وإذا كان بإمكان إيران المشاركة في برامج تطوير السعودية والقيام بدور فيها، فهي ستساعد الشركات التقنية والهندسية الايرانية، فضلاً عن الناشطين في مجال تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة، ويمكنهم الحصول على مكانة جيدة في السوق السعودية.

وأعرب الخبير في شؤون غرب آسيا عن اعتقاده بأن التجارة بين البلدين يمكن أن تبدأ حركتها والمضي قدماً بقوة من خلال إزالة العقبات السابقة والقائمة. وأضاف: مع الحركة التجارية بين إيران والسعودية التي هي صاحبة اقتصاد استهلاكي كبير، من الممكن المساعدة في تنمية الاقتصاد الإيراني. وشرح زنكنه مجالات التعاون الاقتصادي بين إيران والسعودية، قائلاً: إن التعاون في مجالات النفط، بما في ذلك سوق النفط العالمي، والبتروكيماويات، والمشاركة في مشاريع البتروكيماويات والصناعات النفطية، هي من بين مجالات التعاون بين البلدين، شريطة أن يكون لدى البلدين فهم صحيح لهذه الخطط والمشاريع ومستقبل هذه الصناعات. وأوضح أنه من خلال دعم القطاع الخاص الإيراني ودعم الاستثمار، سيتم توفير مجال لجذب الاستثمارات السعودية، مشيراً الى أنه بدون دعم المستثمر المحلي، لن يكون من الممكن جذب المستثمرين الأجانب، سواء كانوا سعوديين أو غيرهم. واختتم زنكنه قائلاً: الدعم الصحيح والمعقول والمنطقي مع الفهم الصحيح يمكن أن يساعد في جذب المستثمرين الأجانب.

معتبراً التحرك نحو الإكتفاء الذاتي في إنتاجه ضرورة مهمة

مخبر: إنتاج الورق سجل نمواً بنسبة ثمانية أضعاف

إعتبر النائب الأول لرئيس الجمهورية التحرك نحو الاكتفاء الذاتي في إنتاج الورق بأنه ضرورة مهمة، وقال: بالنظر إلى نمو إنتاج الورق بنسبة ثمانية أضعاف العام الايراني الماضي، نأمل في تلبية هذا المطلب على وجه السرعة من خلال تطوير البنية التحتية اللازمة.

وعقد اجتماع لمجموعة العمل المعنية بقضايا توريد الورق والاكتفاء الذاتي في إنتاج الورق، يوم الأحد، عشية إقامة معرض طهران الدولي الرابع والثلاثين للكتاب، برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية محمد مخبر، وتم اتخاذ قرارات بشأن حل المشكلات التي تواجه إنتاج الورق وتوريده لسد حاجة النشر والصحافة والتربية والتعليم.

وأشار مخبر، في هذا الاجتماع الذي عقد بحضور وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي محمد مهدي إسماعيلي، ومجموعة من البنوك العاملة ومصانع الورق، إلى بدء معرض الكتاب الدولي نهاية الأسبوع وهواجس الناشرين والصحافة فيما يتعلق بالورق، واعتبر التحرك نحو الاكتفاء الذاتي في إنتاج الورق بأنه ضرورة مهمة؛ وبالنظر إلى نمو إنتاج الورق في العام الماضي الى ثمانية أضعاف، أعرب عن أمله في تلبية هذا المطلب على وجه السرعة من خلال تطوير البنية التحتية اللازمة.

ولفت مخبر الى التقارير المقدمة حول قضايا ومشاكل الشركات المنتجة للورق، وطلب من البنوك العاملة تخصيص التسهيلات اللازمة لإنتاج الورق في مجالات النشر والصحافة والتربية والتعليم مع إعطاء الأولوية لهذا الأمر.

وفي إشارة إلى عدم وفاء إحدى الشركات المستوردة للورق بالتزاماتها، أوعز النائب الأول لرئيس الجمهورية الى وزارة الصناعة والمناجم والتجارة باتخاذ الإجراءات القانونية تجاه هذه الشركة وتمهيد الطريق لترخيص البضائع الموجودة من الجمارك.

بسعة ١٢٠ ألف طن

ميناء تشابهار يستقبل أول سفينة شحن عملاقة

رست أول سفينة شحن عملاقة بسعة ١٢٠ ألف طن في ميناء الشهيد بهشتي في تشابهار (جنوب شرق ايران).

وأشار المدير العام للموانئ والملاحة البحرية بمحافظة سيستان وبلوشستان، قاسم عسكري نسب، الى أن أول سفينة عريضة البدن تحمل أكثر من ١٠٠ ألف طن من القمح رست في ميناء تشابهار لأول مرة هذا العام، وقال: مع توفير إمكانية إرساء هذا النوع من السفن، تم إنشاء سعة استثنائية لميناء تشابهار، والذي يعد بنمو الاقتصاد البحري في شواطئ مكران.

وأضاف عسكري نسب: إن إمكانية رسو السفن التي تزيد سعتها عن ١٠٠ ألف طن وتحمل البضائع السائبة الجافة، هي ميزة مهمة تتمتع بها بعض الموانئ في المنطقة. وأوضح إن إمكانية دخول الميناء ورسو وتفريغ هذا النوع من السفن يتطلب وجود عمق مائي مناسب لقناة المدخل وقدم الرصيف؛ بالإضافة إلى وجود معدات التفريغ والتحميل الاستراتيجية، والتي تتطلبها البنية التحتية للميناء.